40 عاما عمر رحلة أموال المعاشات

الجدولة الطريق الآمن لاستعادة أمـــــوال التأمينات من « المالية »

>> 640 مليـــار جنيه مستحـــقات التأمينات لدى "المالـــية" و57 مليار جنيه لـدى الاســـتثمار القومـــى

>> 850 مليار جنيه حجم أموال التأمينات والمعاشات

تحقيق- نهلة أبو العز:

تتحرك وزارتا التضامن الاجتماعى والمالية لتنفيذ توجيه الرئيس السيسى للتضامن بسحب الاستشكال المقدم على ضم 80% من العلاوات الخاصة للمعاش، ورد أموال التأمينات لوزارة التضامن الاجتماعى بعد أن قام يوسف بطرس غالى وزير المالية الأسبق بضمها للموازنة العامة للدولة منذ 17 عاما حيث بدأت وزارة المالية فى بحث آليات التعامل مع زيادة الأعباء المالية على الموازنة وعلى تفاصيل العلاوات الخاصة كما أقرتها القوانين التى تطبقها وزارة التضامن الاجتماعى، حيث قامت وزارة المالية بتشكيل لجنة لجدولة أموال التأمينات.

وكشفت المتابعة الدقيقة لـ"لاقتصادى" لهذا الملف عن عدة جوانب فى القضية تخص الوزارتين والقوانين والتشريعات وأصحاب المعاشات ايضا، حيث أوضح عمر حسن مستشار وزيرة التضامن الاجتماعى للتأمينات فى تصريحات خاصة لـ"الاقتصادى" ملابسات وظروف العلاوات الخاصة مؤكدا أنه فى مارس 2018 صدر حكم المحكمة الإدارية بمنح كل صاحب معاش 80% من العلاوات الخاصة غير المضمومة ودون رفع قضايا أو الاتجاه للمحكمة، وتم الطعن من قبل هيئة التأمينات الاجتماعية على الحكم ليصدر حكم نهائى فى فبراير 2019 بتسوية معاش الأجر المتغير باحتساب العلاوات الخاصة غير المضمومة فى حساب المعاش المتغير وبنسبة 80%، ولأن الحكم معناه جمع كل أنواع الدخل التى كان يحصل عليها الموظف قبل خروجه للمعاش والحصول على متوسطات يقدر على أساسها معاش الموظف وهذا ما كانت تفعله بالفعل هيئة التأمينات، وإذا تم تنفيذ الحكم كما هو فسوف ينقص المعاش نظرا لأن إعادة التسوية يترتب عليها وفقا لهذا الحكم نقص المعاش لذلك توجهنا لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة لدراسة الموضوع فيما يتعلق بالحكمين الصادرين عن الإدارية العليا أما فيما يخص قضية العلاوات الخمس الخاصة الأخيرة لصاحب المعاش فيقول حسن: فى عام 1987 صدر قانون العلاوات الخاصة لأول مرة بحصول الموظف على علاوة 20% واحتسابها ضمن عناصر الأجر المتغير وفى عام 1988 كانت قيمة العلاوة 15% وتتم الزيادة بالتزامن مع زيادة المعاشات وظلت قيمة العلاوة ثابتة حتى 2005 تم خفضها الى 10%.

وفى عام 1992 صدر قرار بضم العلاوة الخاصة للأجر الأساسى بعد خمس سنوات من الحصول عليها وبالتالى أصبح من حق من خرج على المعاش فى 1997 الحصول على آخر علاوة ضمن الاجر الاساسى، وظلت الأمور تسير هكذا حتى تم صدور قانون فى 2006 لم ينص ضمن مواده على قرار ضم العلاوة الخاصة .

وبالتالى أصبح من خرج فى 2010 هو اول صاحب معاش ينطبق عليه القانون ولا يحصل على العلاوة الخاصة التى تقدر قيمتها بمائة جنيه، ومن هنا قام أصحاب المعاشات برفع القضية.

وأضاف حسن: المستفيد الأول من العلاوات الخمس هم: القطاع العام والحكومة أما القطاع الخاص فلا بد أن يقوم صاحب العمل بإصدار قرار بعلاوة مماثلة وتبليغ صندوق العاملين بالقطاع الخاص بهذا القرار حتى يستفيد العاملون من ضم نسبة 80% من العلاوات الخاصة للمعاش.

وقال حسن: بالنسبة لتوجيه الرئيس السيسى بعودة أموال المعاشات لوزارة التضامن الاجتماعى وهيئة التأمينات فإن قيمة هذه الأموال لدى وزارة التضامن نحو 640 مليار جنيه فى صورة صكوك كما أن هيئة التأمينات لديها نحو 200 مليار جنيه أخرى وبذلك تصبح قيمة إجمالى أموال التأمينات والمعاشات 850 مليار جنيه فضلا عن تحمل وزارة المالية لقيمة 60% من المعاشات تزيد سنويا حيث يبلغ إجمالى المعاشات المستحقة لأصحابها هذا العام 170 مليار جنيه تزيد سنويا .

هذه الالتزامات لدى وزارة المالية تجاه أموال المعاشات سوف يتم جدولتها والاتفاق على ذلك لأن عودتها دفعة واحدة سوف يرهق الموازنة العامة للدولة.

وقال حسن إن تسديد المالية لأموال التأمينات على دفعات سوف يوفر تدفقات نقدية تتيح القدرة على استثمار هذه الأموال وضمان استدامة نظام المعاشات فى مصر وصدور القانون الجديد الذى نص على إنشاء هيئة خاصة لاستثمار أموال المعاشات وهو أمر جيد خاصة أن الحسابات الاكتوارية تؤكد عدم قدرة نظام المعاشات المصرى على الاستمرار بهذه الطريقة.

ونفى حسن ما يتردد عن أن وضع أموال

سامى نجيب

مدحت الشريف

حسين عيسى

عمر حسن

مستشار وزيرة التضامن:
سداد المالية لأموال التأمينات عبر دفعات يضمن استدامة نظام المعاشات

د.حسين عيسى:
الموازنة الجديدة تتحمل 25 مليار جنيه قيمة العلاوات المؤجلة

د. مدحت الشريف:
جدولة الدين للوفاء باستحقاقات أصحاب المعاشات

د. سامى نجيب:
تنفيذ الحكم خطوة مهمة فى اتجاه زيادة المعاشات

المعاشات ضمن بنود الموازنة العامة للدولة هو ضياع لها قائلا: قبل عام 1980 كانت أموال التأمينات تودع فى صناديق استثمار بعائد 3%، بعد إنشاء بنك الاستثمار القومى عام 1980 كان الوضع مختلفا حيث ألزمت المادة الخامسة من قانون إنشاء البنك صناديق التأمين الاجتماعى وهيئة البريد بإيداع فوائضها فى البنك بعائد 4.5%، وبذلك زاد العائد على الأموال .

وحتى عام 2006 كان الأمر يسير بشكل طبيعى وارتفع العائد على الأموال المودعة فى بنك الاستثمار القومى إلى 10% لتتراكم أموال التأمينات بشكل آمن ومضمون جعلها تصل إلى 293 مليار جنيه. ويضيف حسن: وزير المالية الأسبق الدكتور يوسف بطرس غالى قرر تغيير شكل العلاقة بين التأمينات والمالية

من التزام المالية بدفع 1% لأصحاب المعاشات وتتحمل صناديق التأمينات 25% من اشتراكات المؤمن عليهم وما يتم خصمه من صاحب العمل والعامل لتصبح العلاقة إشرافا من وزارة المالية على هذه الأموال وضمها لموازنة الدولة وهنا بدأ الجدل. وحصل يوسف بطرس على 198 مليار جنيه وضع 110 مليارات منها فى صورة سند للصندوق الحكومى غير قابل للتداول بفائدة 8% تدفع سنويا وتقسم على 12 شهرا وبذلك تحصل الصناديق على العائد شهريا، ووضع 88 مليارا فى صورة صك لصندوقى التأمينات العام والخاص بفائدة 8% أيضا، وقام بوضع 45 مليار جنيه كوديعة ببنك الاستثمار القومى بفائدة 10%.

وتم إيقاف تحويل الفوائض لبنك الاستثمار القومى. ثم تم رفع العائد على الصكوك ليصبح 9% سنويا على أن يتم تجديد أجل استحقاق الصك غير المحدد بمدة زمنية كل 5 سنوات، وبذلك أصبحت أموال التأمينات تحصل على عائد سنوى من الصكوك قيمته 8.8 مليار جنيه وعائد سنوى من الوديعة لدى بنك الاستثمار القومى 200 مليون جنيه تستخدم هذه العوائد فى صرف المعاشات مع التزام كامل من وزارة المالية بالتدخل لتغطية أى نقص.

ويكمل عمر حسن حديثه قائلا: فى عام 2012 تم عقد اتفاق غير مكتوب بين وزيرة التضامن الدكتورة نحوى خليل وممتاز السعيد وزير المالية الأسبق على جدولة 142 مليار جنيه مديونيات على المالية للتأمينات اتفق على جدولتها عشر سنوات تبدأ من أول يوليو 2012 وتم تقسيم المبلغ على عشرة صكوك قيمة كل منها 14.2 مليار جنيه صدر منها حتى اول يوليو 2017 ستة صكوك بمجموع 85 مليار جنيه، والباقى 57 مليار جنيه جار جدولتهما بصكوك بعائد 9% سنويا. وبذلك أصبحت المديونية على وزارة المالية الناشئة من التزامات المالية تجاه أموال المعاشات. وأضاف مستشار وزير التضامن ان الجدولة مستمرة حيث تم خلال عام 2014 توقيع برتوكول بين الدكتورة غادة والى وزيرة التضامن وهانى قدرى وزير المالية السابق لجدولة 20 مليار جنيه تسدد على ثلاث سنوات وتم تحصيل 6.5 مليار فى يناير 2015 و6.5 مليار فى يناير 2016 و7 مليارات فى يناير 2017. كما تمت جدولة 56 مليار جنيه ناتجة عن التشابكات بين المالية والتضامن على عشر سنوات من خلال صكوك بعائد 9%.

وبالتوازى مع الجدولة تم الضغط على بنك الاستثمار القومى لزيادة الفائدة على الوديعة الموجودة لديه لـ11% مقابل 10% وذلك من أول سبتمبر 2017 وبهذا أصبحت أموال التأمينات مقسمة كالتالى: الصكوك وقيمتها الاجمالية 339 مليار جنيه بعائد استثمار 9%، والوديعة فى بنك الاستثمار بقيمة 56 مليار جنيه وعائد 11 %، والاستثمارات المباشرة وقيمتها 144 مليار جنيه بعائد 14.4%، وأموال مجدولة 57 مليار جنيه و56 مليار جنيه جار جدولتها على عشر سنوات بدأت من أول يناير 2018. كل هذه الأموال مراقبة من الجهاز المركزى للمحاسبات.

وكشف حسن عن أن الاستثمارات المباشرة عبارة عن ودائع قصيرة الأجل فى البنوك ونبحث دائما عن أقصر مدة بأكبر عائد لتتراوح مدة الوديعة من 3 أشهر لعام وهناك جزء خاص باستثمارات فى سندات وأذن خزانة قيمته 102 مليار جنيه وهى استثمارات مضمونة ذات عائد ثابت. أما الجزء المتعلق بالبورصة فهو عبارة عن أسهم احتفاظ فى شركات بقيمة 3 مليارات جنيه منها شركة سيدى كرير بنسبة مساهمة 20% وحلوان للاسمنت بنسبة مساهمة 10% ويدير استثمارات التأمينات فى البورصة 6 شركات يتم اختيارهما بشروط محددة ومن خلال مناقصة عامة ويتم تقييمها كل عام ومن يفشل فى تحقيق المستهدف المتفق عليه من شروط يتم استبعاده فورا والبحث عن مدير جديد بالشروط نفسها. ومن مديرى الاستثمار الموجودين حاليا مع وزارة التضامن الاجتماعى شركة اتش . سى وشركة القاهرة للاستثمارات.

وكشف حسن عن أن نسبة نمو أموال التأمينات فى البورصة ارتفعت لـ60% منذ بداية استثمارها من نحو 20 عاما. ومن الاستثمارات المباشرة أيضا وديعة فى شهادات قناة السويس وقيمتها 3.6 مليار جنيه بعائد سنوى 15%. بالإضافة إلى ودائع بالنقد الاجنبى قيمتها بالعملة المحلية 2.6 مليار جنيه كل هذه الاستثمارات المباشرة تمثل نسبة أقل من 1% من أموال التأمينات. وأشار مستشار وزيرة التضامن الاجتماعى إلى أنه تم وضع مادة فى قانون التأمينات الموحد الجديد لإنشاء إدارة خاصة للاستثمار.

وأكد الدكتور حسين عيسى رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب، ان قيمة العلاوات المؤجلة ستتراوح ما بين 20 و25 مليار جنيه، يمكن ان تتحملها الموازنة العامة الجديدة أما فيما يتعلق بباقى أموال المعاشات والتأمينات فسيتم ردها على اقساط، مشيرا إلى أن ذلك سيضيف اعباء على الموازنة الجديدة، لكن خطة الحكومة الحالية ستخفف من هذه الضغوط لانها وضعت حلولا لزيادة الموارد السيادية، وكذلك تعظيم دور الإنتاج وتنشيط القطاعات الأخرى مثل السياحة.

وأكد الدكتور مدحت الشريف وكيل لجنة الخطة والموازنة بمجلس النواب أن أصحاب المعاشات لهم حق على الدولة ومن أبسط حقوقهم هو تنفيذ حكم صادر بحقهم، مشيرا إلى أن تكلفة ضم 80% من آخر خمس علاوت تقدر بنحو 25 مليار جنيه تقريبا بما يوازى 1.6 مليار دولار.

وقال لـ"الاقتصادى" إن هناك سوء إدارة فى التعامل مع ملف القروض والمنح وان آخر قرض حصلت عليه وزارة الاستثمار والتعاون الدولى من البنك للانشاء والتعمير بقيمة مليار دولار لم تكن له دراسات محددة لاستخدامه، وأشار إلى أن ضم وزارتى الاستثمار والتعاون الدولى تجربة غير ناجحة خاصة فى ظل عدم وجود استثمارات حقيقية، وأشار أن الدولة ملتزمة بسداد 817 مليار دولار خدمة دين وفوائد قروض وان هذا المبلغ يمكن أن ينخفض فى حالة الإدارة الصحيحة لملف القروض والمنح، وبالتالى فإن ما يطلبه أصحاب المعاشات من حق ليس كثيرا ويمكن توفيره من الموازنة القادمة، أما فيما يخص عودة أموال التأمينات فأن الأمر يحتاج إعادة جدولة للدين وسداده على مراحل حتى تستطيع وزارة المالية سداد التزاماتها تجاه أصحاب المعاشات.

وأكد الدكتور سامى نجيب أستاذ التأمين وخبير التأمينات الاجتماعية والمعاشات، أن ضم 80% من العلاوات لأصحاب المعاشات يعد خطوة نحو زيادة المعاشات ولكنها ليست الحل لمشكلة انخفاض المعاش، وقال لـ»الاقتصادى»: إن حل قضية التأمينات والمعاشات هو خفض الاشتراكات والتأمين على كامل الأجر، وبهذا يصبح المعاش المستحق فى نهاية مدة الخدمة مبلغا يصلح لاستكمال الحياة .

وأشار إلى أن تقسيم المرتب لأجر ثابت وأجر متغير وغيرها من التقسيمات التى على أساسها يتم تحديد المعاش تسهم فى الحصول على معاش منخفض لا يتوازى مع ظروف المعيشة، وقال لا يوجد أى فكر «خارج الصندوق» بالنسبة لاستثمار أموال التأمينات، ولكن تظل الأفكار الخاصة بالاستثمار الآمن هى المسيطرة وتعود الأموال مرة أخرى للدولة فى شكل أذون وسندات خزانة، لذلك فإنها لا تفرق كثيرا إذا كانت موجودة لدى وزارة المالية أو وزارة التضامن الاجتماعى لأنها تخضع لنفس المعايير.

ونفى نجيب أن يكون هناك أى مخاطر من نفاد أموال التأمينات لأن أصحاب المعاشات أقل دائما من دافعى الاشتراكات، وإذا تم خفض الاشتراك فسوف يسهم فى اتساع مظلة التأمينات والحد من التهرب التأمينى، وقال إن الحساب الاكتوارى الذى يتم دائما فيما يخص أموال التأمينات يتم من خلال خبراء متخصصين فى التأمين، رغم أن التأمينات الاجتماعية هى تأمين عام لها محددات أخرى عن إجراء هذه الحسابات.

مقترح بضمها لصندوق مصر السيادى :

خبراء يطرحون روشتة لاستثمار أموال التأمينات

>> رفع نسبة الاستثمار بالبورصة مع التركيز على الأسهم القيادية

>> دراسة نماذج صناديق المعاشات الناجحة فى الخليج وبعض الدول الأوروبية

>> توقعات بتراجع الفائدة ومطالب بإسناد إدارة هذه الصناديق لمديرى استثمار محترفين

كتب - حلمى الشرقاوى

اقترح خبراء عدة آليات لاستثمار أموال التأمينات باعتباره الهدف الرئيسى الذى يجب أن يتصدر اهتمام الحكومة خلال الفترة المقبلة لتعظيم العائد على أموال التأمينات ومنع تكرار الأزمة السابقة التى كان ضمن أسبابها استثمار هذه الأموال بفائدة متدنية.

وشملت اقتراحات خبراء الاستثمار والمحللين التركيز على الاستثمارات التقليدية لأموال التأمينات فى البورصة مع تغيير فكر الاستثمار من خلال اختيار أسهم ذات مستقبل ولها زخم قوى بالأسواق مثل العقارات والبترول والصناعات البتروكيماوية والاتصالات باعتبارها من القطاعات الرائدة حاليا فى أسواق المال مع إمكانية زيادة نسبة الاستثمار الخاصة بالجزء المتداول فى البورصة إلى حدود تقترب من 10% من هذه الأموال.

وأكدوا أن صناديق التأمينات يمكن أن تتحول إلى صناديق استثمار ذات استثمارات ضخمة وتوجه جديد كما فى الصناديق العربية والعالمية لأموال التأمينات مع إمكانية ضمها للصندوق السيادى المصرى الذى يستهدف تحقيق أفضل العوائد على المال العام خلال الفترة المقبلة.

وطالبوا كذلك بضرورة إسناد إدارة هذه الصناديق لمديرى استثمار محترفين للمساهمة فى تنمية هذه الأموال بما يدر عائدا مناسبا لأصحاب هذه الأموال من جهة والمساهمة فى دعم النمو الاقتصادى من جهة أخرى من خلال إدراج موازنات أهداف لاستثمار هذه الأموال بحيث تحقق قيمة مضافة لأرباب المعاشات والاقتصاد القومى.

وأكد الدكتور حسن منير أستاذ اقتصاديات التمويل بجامعة القاهرة، أن القرار الخاص برد أموال صناديق المعاشات لوزارة التضامن، سينعكس إيجابا على معدلات الفائدة فى البنوك وسينخفض سعر الفائدة من 17% إلى 13% تقريبا، كما سيؤدى ذلك إلى تحسن سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، لافتا إلى أن أكثر من 7 ملايين موظف على المعاش سيستفيدون من قرار الرئيس السيسى بشأن إضافة العلاوات الخمس الأخيرة.

وائل النحاس

وأضاف أن أصحاب المعاشات سيحصلون على 3 أضعاف المعاش الحالى بعد رد 500 مليار جنيه للهيئة العامة للمعاشات حيث حققت صناديق التأمينات إيرادات خلال الـ 6 أشهر الماضية تصل إلى 100 مليار جنيه، بزيادة قدرها 15% على النصف الأول من العام الماضى.

ووفقا لأحدث إحصائيات التأمينات، بلغت الاستثمارات المباشرة للصناديق بنهاية يونيو الماضى 196.9 مليار جنيه، منها سندات خزانة قابلة للتداول بقيمة 89.304 مليار جنيه بنسبة 45.3%، فيما قدرت أذون الخزانة بـ49.577 مليار جنيه.

وتقدر استثمارات محافظ مالية 5.232 مليار جنيه، ووصلت قيمة الأوراق المالية، أسهم احتفاظ، 6.465 مليار جنيه بنسبة 3.3% من إجمالى الاستثمارات، و0.7% من أموال التأمينات.

وقدرت وثائق صناديق الاستثمار بنهاية العام المالى الماضى بـ 1.598 مليار جنيه، بينما بلغت قيمة الاستثمارات فى شهادات قناة السويس 3.107 مليار.

وقدر الدكتور وائل النحاس الخبير الاقتصادى: تكلفة العلاوات الخمس بنحو 60 مليار جنيه وهو رقم يصعب على الموازنة تحمله بحسب وصف النحاس، مؤكدا أن الحكم الصادر من المقرر تنفيذه بأثر رجعى أى منذ عام 2006، لافتا إلى أن الحكم يقضى بحصول أصحاب المعاشات على الراتب الأساسى، بالإضافة إلى العلاوة المتغيرة فإذا كان الموظف راتبه الأساسى 1000 جنيه والعلاوة 1000 جنيه أيضا، فيتقاضى صاحب المعاش بموجب الحكم الجديد معاشا بقيمة 2000 جنيه.

وقال الدكتور إبراهيم مصطفى خبير الاقتصاد وتنمية الأعمال: إن الدولة قررت تحسين هيكل الأجور فى مصر، مشيرا إلى أنها لأول مرة يتم تحريك هذا الأمر وزيادة الدخل بالتزامن مع نزول الدولار أمام الجنيه المصرى.

وأوضح الخبير الاقتصادى أن الشعب تحمل الكثير إثر عملية الإصلاح وتكاتف لتخطى المرحلة الصعبة، مشيرا إلى أن الاستقرار المصرى فى هذه المرحلة يساعد على النمو الاقتصادى وجذب الاستثمار.

وأشار إلى أن الموازنة الجديدة بها إصلاح للأجور، مشيرا إلى أن العلاوة الخاصة للعاملين بالحكومة وشركات قطاع الأعمال العام حيث إن أصحاب المعاشات والموظفين سيحصلون على أموال.

وقال أسامة مراد الخبير المالى: إن هناك أثرا إيجابيا من رد أموال المعاشات، بالتزامن مع ظهور قانون المعاشات الجديد، وإصلاح منظومة التأمين الاجتماعى.

وأشار إلى أن الحد الأدنى للمعاش حاليا 750 جنيها، وفى 30 يونيو 2016 كان- وفقا للقانون- 45 جنيها، تضاف إليه 5 جنيهات مع كل علاوة خاصة، ولكن فى 1 يوليو 2016 وصل الحد الأدنى للمعاش إلى 500 جنيه، والحد الأدنى للأجر التأمينى 625 جنيها.

وقال إن العلاوة الخاصة كان يتم صرفها لـ"العاملين بالقطاع الحكومى، والجهاز الإدارى للدولة، وقطاع الأعمال العام، وبعض شركات القطاع الخاص"، مشيرا إلى أن نحو 300 ألف موظف فى القطاع الخاص هم من ينطبق عليهم صرف العلاوة الخاصة بالمعاشات، بينما عدد المستفيدين فى القطاع الحكومى 2.1 مليون موظف.

ويبلغ عدد ملفات المعاشات 7.3 مليون ملف على مستوى الجمهورية، وزيادة العلاوة الخاصة تقدر بـ20% من الراتب الأساسى للموظف أثناء الخدمة، ومن يخرج على المعاش يزيد إلى الأجر المتغير ويحصل على 80% من العلاوة الخاصة ولا تحسب من الأجر الأساسى، ومنذ عام 2006 لم تصرف تلك العلاوات الخاصة، ولا يمكن حساب قيمة الزيادة حتى الوقت الحالى ولكن الزيادة لن تكون كبيرة للغاية كما يتوقع البعض، وإذا كانت العلاوة 25 جنيها فستكون الزيادة 125 جنيها على قيمة المعاش.